الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية

الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

بعنوان :

الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل

يومي:

23-24 فيفري 2011

من اعداد :

شبيرة بوعلام استاذ محاضر-ا- جامعة عنابة

لونيسي لطيفة استاذ مساعد -ب- جامعة ام البواقي

المحور الاول مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي.

عنوان المداخلة: قراءة في حدود الاختيار الاسلامي بين المناهج الموجودة وشروط الانطلاق لاقتصاد اسلامي حسب فكر مالك بن نبي.

المقدمة:

اعتبر المسلم أداة عمل مستمر فقط ، فلم يكن له وعي اقتصادي ولا تجربة ولا خبرة في علم اقتصاد غريب عليه بكل مفاهيمه ،و بناء مصالحه الأجنبية، فقد كان يجري عليه قانون التقليد فكان عند إذن أميل إلى تقليد الحاجات منه إلى تقليد الوسائل، لأنه فقد وعيه الحضاري أيضا فهو في مرحلة أولى مقلدا بقدر استطاعته للحاجة التي أفرزتها حياة غيره ،دون أن يفكر في وضع وسيلة إشباعها في مرحلة ثانية بعد حصوله على استقلال بلاده ،يصير إلى تقليد الحاجات الواردة وتقليد الوسائل المستوردة كيفما اتفق عليه و لو على حساب سيادة البلاد، فيتحول في المجال الاقتصادي إلى نظرية تحاول نخبة مثقفة معالجتها عل أسس علم اقتصاد :وضعت على تجارب وخبرات العالم الرأسمالي والاشتراكي ، فهذه النخبة المصنفة إلى صنفين على أساس أخلاقي، فصنف لا يبالي بعقيدته في انحيازه لنظرية اقتصادية معينة ويلقب نفسه بالتقدمي لأنه يدعي الماركسية، و صنف ينحاز مبدئيا إلى الليبرالية لان يتجنب المادية والإلحاد بحافز إسلامه.

ورغم ذلك لم يستطع المجتمع الشرقي أن يضع نظرية اقتصادية تحت تأثير احتياجاته كما حدث في المجتمع الغربي حين وضع الاشتراكية و الرأسمالية[1].

فحسب ابن نبي، كان هناك تنافر أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلاد الإسلامية وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها العصر الاستعماري بالإضافة إلى تجاهل فكرة الزمن التي تعد أساسية جدا في تنظيم العمل في العالم الحديث تبعا لنظرية تايلور حيث سيطرت عليه مفاهيم المقدرة الإنتاجية، **فالمسام متشبع بالقيم الإسلامية التي تجعل من إقامة اقتصاد إسلامي ليس بالأمر الصعب ، ولكن على القيادة في الدول الإسلامية أن تتخذه منهجا لها ،فما هي شروط انطلاقه في عالمنا الإسلامي ?.**

وللإجابة على هذا السؤال نتطرق في هذا البحث إلى العناصر التالية:

- أولا **ماهية علم الاقتصاد الإسلامي ومراحل تطوره ومزايا منهجه .**
- **ثانيا حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة حسب فكر ابن نبي.**
- **ثالثا شروط الانطلاق في اقتصاد إسلامي حسب فكر ابن نبي .**

اولا:ماهية علم الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي معا في غاياته التي ترمي إلى تحقيقها والطريقة التي يتخذها في إطار التوجيهات اللاهية، فتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب و يدل عليه من رصيد فكري.

فالمذهب الاقتصادي في الإسلام نابع من العقيدة الإسلامية، ونعني به الرصيد الشرعي من المبادئ و الأحكام التي تمثل وجهة نظر الإسلام في أمهات المشاكل الاقتصادية و ما يرتبط به من اجتهادات فكرية تفسر رأي المذهب في هذه المشكلات ،و هذا الرصيد الشرعي يتجسد في الأصول و الكليات الواردة في القران الكريم والحديث الثابت وأراء المفسرين والجتهديين من المشهود لهم بالعلم والكفاءة في شؤون الشرع و أمور الاقتصاد. يستمد الاقتصاد في الإسلام المبادئ والأسس التي يسير عليها من ما جاء بالقران الكريم وأحاديث الرسول –ص– وهذه المبادئ والأسس جاءت بقواعد قرآنية آمرة أو بأقوال الرسول –ص– بهدي من ربه ثابتة لا تتغير مع تغير الزمن[2].

و قد مر بعدة تطورات المقصود به هو تطور تطبيقاته طبقا لمتطلبات و احتياجات العصر الذي يتواجد فيه وكان ذلك على الوجه التالي[3]:

المرحلة الأولى

في بداية العصر الإسلامي – في مكة– كان المسلمون أفراد معدودين، فكان إشباع حاجاتهم يتم من أموال القادرين منهم حسبة وتطوعا وإيثارا، و بعد الهجرة إلى المدينة المنورة كان يحكم سلوك المسلمين المبادئ العامة في الاقتصاد التي جاء بها القران الكريم والسنة النبوية الشريفة التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

المرحلة الثانية

في عهد عمر بن الخطاب عند توسع حدود الدولة الإسلامية، وجدت المشاكل الاقتصادية فوضعت النظم لحلها بما يساير تعاليم الإسلام ، ووضعت أسس تحليل الدخل القومي ومكوناته والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ووضعت أسس الإنفاق العام التي تساعد على استقرار الدولة و قواعد الإنفاق المحلي في الأقاليم في ظل سياسة عامة في إطار الدولة كوحدة واحدة، ثم جاء عهد عثمان بن عفان أين قام بمضاعفة أعطيات الناس مائة

بالمائة، كما زاد الأنفاق على أوجه البر والتوسيع على الناس كما سمح للولاة بالاقتراض من بيت المال فضلا على العطايا التي يمنحها لأهله وذوي رحمه مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الاستهلاكي وفي المقابل نقص الإنفاق على المرافق العامة للدولة.

المرحلة الثالثة

المرحلة الثالثة في تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي هي بعد انقلاب الخلافة إلى ملك و اتساع الدولة الإسلامية فأصبح لها واجبات اقتصادية وسياسية واجتماعية فضلا عن الواجبات الدينية ،و قد صاحب ذلك زيادة في النفقات لإشباع الحاجات العامة المتطورة مع تطور وظائف الدولة و دخولها كافة مجالات الحياة وأنشطتها المختلفة .

وخلال هذه المرحلة ظهر مفكرون إسلاميون أوضحوا لنا معالم الفكر في الاقتصاد ونذكر منهم [4] :

– فأبو ذر الغفاري فكانت دعوته أن يطالب ولي الأمر أن ينفق أموال المسلمين في مصارفها الشرعية ،وان لا تكنز الأموال وتخزن لغير الفقراء محاربا بذلك الاكتناز بكافة أنواعه.

– أما القاضي أبو يوسف الذي وضع الأسس الاقتصادية للإنفاق الاستثماري بالاهتمام بالنفقات الاستثمارية وجعلها واجبة على بيت مال المسلمين إذا كانت تشبع الحاجات العامة و استشارة أهل الخبرة عن فائدة هذه المشروعات وعائدها الاقتصادي، و يتأكد من أن منفعتها مؤكدة، أيضا يتولى أهل الخبرة عملية النفاق الاستثماري وتنفيذ المشروعات التي اقرها آهل الخبرة.

– وابن تيمية، فمن آراءه في الاقتصاد أن الدولة في الإسلام ليست مهمتها حراسة الأمن فحسب بل لها أيضا دور اجتماعي في تنمية الجهاز الاجتماعي.

–كذلك عبد الرحمان بن خلدون، تناول جميع مجالات الفكر الاقتصادي و نظرياته فكان المؤسس الأول لعلم الاقتصاد بسبقه إلى ملاحظة ظواهر اقتصادية معينة حيث بقيت آراءه تعتبر حجر الزاوية في التفكير الاقتصادي الآن.

مزايا المنهج الإسلامي

جاء المنهج الإسلامي في التوجيه متلائما مع فطرة الإنسان ،رابطا بأحكامه بين الاستجابة و الطاعة لتعليماته كسبيل إلى التنمية والرخاء وبين نتائج التنمية وتحقيق أهداف الأفراد في كافة المجالات[5] ، فتمثلت مهمة التوجيه في غرس بذور التقوى في قلوب الأفراد بداية كمدخل عقائدي للمنهج وتميزت هذه العمليات بالمزايا الآتية[6]:

أولا: يكفل الإسلام للدولة تعاون الأفراد معها كل بقدر طاقته، فهو يجعل طاعة تعليمات المنهج هي السبيل للفوز والنجاح في الدنيا والآخرة، وهي مفتاح الترشيد للأمور،و وصل حرص المنهج على هذه الاستجابة في المجالات المختلفة و فرض الجزاء على من يخالفها وأيضا توعية الناس بها بالإضافة إلى طاعة الفرد للجماعة وعدم خروجه عليها ويتضح ذلك في :

*جعل طاعة أولي الأمور من طاعة الله والرسول وتتمثل الطاعة في تنفيذ الأوامر.

*في مجال التعليمات والتكاليف المالية، اتبع المنهج أسلوبا فريدا في التأثير على الأفراد واستجابتهم في جوانب متعددة من هذه التعليمات على الوجه التالي:

– جمع مناهج التكاليف المفروضة في هذه التعاليم باعتبارها حقوقا لله وللعباد وتتمثل في الزكاة.

– تحديد أوجه الأنفاق للموارد في الإسلام إلزاما في بعض بنودها وإرشادا وتوجيها لباقي الموارد.

– اهتم أيضا المنهج الإسلامي بتعويد على أداء هذه الواجبات المالية فنيهم و فقيرهم ليشترك الجميع حسب إمكانياتهم .

– تتميز هذه التكاليف بالعدالة واليقين والملائمة فيما يؤديه الأفراد، فهي تراعي مصلحة الممول وتحرص عليها وكذلك الأمر في حرصها على المردود الإنتاجي ذاته ،أيضا اختيار انسب مواعيد السداد كزكاة الزروع.

ثانيا: هناك أيضا المدخل الموضوعي لهذا المنهج المتمثل في الشروط المتوافرة فيه التي تثير حافز الأفراد إلى تنفيذ التوجيه منذ البداية وتتمثل في [7]:

– توافر المنهج بالبحث في أسباب المخالفات التي يرتكبها الأفراد لمن يخرج بهم على تعاليم المنهج.

– اخذ رأي الأفراد فيما يتعلق بشؤونهم و هو من عوالم الاستجابة للمنهج فالإسلام اهتم بمشاركة الناس إلى أقصى حد في كافة مستويات اتخاذ القرار.

– ضرورة أن يكون القائمين بالتوجيه على ثقة من قدرة المنهج ونجاحه لتنتقل هذه الثقة في المنهج إلى الموجهين والأفراد.

– أن تكون الدولة وقيادتها البادئة في التوجيه وبتنفيذ تعليماته.

– التزام قيادة التوجيه بالحرص على استجابة الأفراد للمنهج الذي يدعون إليه.

– توافر الثقة في جهاز التوجيه وهي ما تتولد حينما يشعر الأفراد بان الهدف الأول لهذا الجهاز هو تذليل الصعاب أمامهم وتيسير سبل مزاولة النشاط لهم، فهذه الثقة هي الأساس الأول للاستجابة المحققة للتنمية.

ثانيا حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة حسب فكر ابن نبي.

حسب ابن نبي لم يظهر اتجاها أو مذهبا اقتصاديا إسلاميا لأنه لا يملك أن يتعلق بفكرة الربح الحر التي هي دعامة الرأسمالية ولا بفكرة الحاجة التي هي نواة الماركسية لانحصاره فيما أطلق عليه ابن نبي **الصبيانية الاقتصادية**[8]، حيث شبهها بفقاعة غاز لا تحتوي أي واقع اقتصادي، تقييدا جديدا لحرية التصرف فيه يلتهم المشروع الاقتصادي القيم الأخلاقية لبناء الشعوب المستعمرة حتى يعززوا ما يزعمون لاستقلال السياسي الذي اكتسبته الشعوب فتفرض واقعا جديدا الجانب التخلف الذي هو نقص في الوسائل إلى سوء الانتفاع فحسب ابن نبي فان المجتمع في منطلقه يتمتع دائما بسلطان اجتماعي يمثله الإنسان الأرض الزمن [9].الذين يملكهم في الحالات جميعا لكنه لا يملك سلطانا ماليا دائما فقد بينه القران الكريم انه بعض متاع الحياة الدنيا الذي ينتهي معها إلى الفناء أو العدم بل أن اختلال الأوضاع الاقتصادية يؤكد رأي القران في المال عندما يفيض في قوله تعالى **ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض**[10].

إذا تأملنا الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة المشكلات الاقتصادية نرى انه يضيق على نفسه مجال اجتهاده بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها تقريبا فيما يلي [11]:

*انه يفكر أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده وهو الانتقال من حالة عدم الوعي إلى حالة الحصر الاقتصادي.

* أن النشاط الاقتصادي لا يمكن من تدخل المال سواء في صورة استثمار تتضمنه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية فيما يسمى القطاع العام.

فالمسلمة الأولى تضطره للاختيار بين الاشتراكية و بين الرأسمالية فهو يتعارض مع الرأسمالية في بعض شروطها الفنية لأنها تقتضي استثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد ، وإذا بها تلجا إلى عملية تجميع الأموال وتركيزها في المؤسسات معينة كالبنوك لتقوم هي بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة على أساس الربا في عمليتي التجميع والتوزيع.

كما يتعارض مع الاشتراكية فيما يخص تحديد الملكية أو إلغائها، والعمل على أن يكون المجتمع ذو طبقة معيشية واحدة وهو ما يتعارض في تفضيل الله لعباده البعض عن البعض الأخر في الأرزاق.

بينما الواقع الإسلامي يفرض على من يتصدى لمحاولة فقهية أن يحدد موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق أكثر من شروط الاستمرار.

ثالثا شرط الانطلاق في اقتصاد إسلامي حسب فكر ابن نبي .

حدد ابن نبي شروط الانطلاق ووضعها كما يلي:

-1- دور المال في اختزان العمل :

المال حسب ابن نبي لا يقتصر دوره على تخزين العمل فقط ، فهو يمثل فائض العمل عن حاجات البيت أو عن مقتضيات إنتاج الورشات ،إذا فالقضية بالنسبة للعالم الإسلامي ليست قضية إمكان مالي لكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية أي الإنسان والتراب والوقت في مشروع يحركه إرادة حضارية لان المال لا يكون متوفرا في كل الحالات ، و هو ما حدث لليابان والصين ولم يتعدى دوره على انه احد المنشطات في التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية [12] .

-2- الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي:

إن استبعاد ابن نبي لدور المال في إحداث الحضارة نتيجة لدوره المتمثل في كونه مخزن للعمل، جعله يرتكز على الاستثمار الاجتماعي المتمثل في الإنسان التراب الزمن فاقر أن الحضارة بمفهومها لا تحل باستيراد منتجات حضارية موجودة بل تستوجب حل مشكلاتها الجزئية ومبدأ الاتكال على الذات [13].

ليصل إلى:[حضارة = إنسان +تراب +وقت في العامل الديني] [14].

الإنسان يحدد الغاية وينتج الحضارة، التراب هو ما يملكه من وسائل، الزمن يتمثل في التجارب المستخلصة الماضية.

-3- تحقيق الدينامكية الاقتصادية على أساس مبدئي:

التفاعل أو الديناميكية الاقتصادية هي الحركة بين المنتجين والمستهلكين حيث يقوم هذا التفاعل على عملية التوزيع لأنها تحدد هدف الإنتاج من ناحية رقعة الاستهلاك من ناحية أخرى، أي عند تحدد طبيعة الحاجة التي يلبيها الإنتاج، تحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته، والحاجة من الوجهة الاقتصادية نوعان، كالحاجة التي يغطيها المال والحاجة التي تغطيها إرادة الحضارة، وبما أن المجتمع المسلم يفتقر للإمكان المالي فان رسم الديناميكية الاقتصادية حسب ابن نبي تكون على أساس الإرادة الحضارية ليتم رسمها في صورة مسلمتين هما[15]:

1-لقمة العيش حق لكل فم .

2-العمل واجب على كل ساعد.

فالمسلمة الثانية ليست اختيارا بل هي ضرورة تفرضها المسلمة الأولى شرطا لاستمرار التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك.

فليس من اليسر من الناحية الفنية أن نوفق بين الإنتاج و الاستهلاك على أساس المسلمتين إذا لم نستوعب الشروط النفسية والتقنية الضرورية كافة لتحقيق عملية الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي في مجتمع يعاني كساد الطاقات الإنتاجية كذلك يجب على من يخطط لإطلاق هذه الطاقات الكاسدة أن يكون مقتنعا بضرورة إطلاقها .

فالمسلمة الأولى لقمة العيش حق لكل فم فقد صاغها ابن نبي كغاية أخلاقية بوصفها نقطة انطلاق فنية وأخلاقية معا يقرها ضمن مبدأ **الزكاة** لأنها ترمي إلى خلق جو اجتماعي

تنمو وتتحرك فيه كل الطاقات في عمل مشترك من شانه أن يغير الأوضاع النفسية في قيود وملامح الحياة، وبهذا يكون العمل مشترك فيحرك في المجتمع المسلم الإرادة التي تدفعه إلى **الإمكان** و هذا القانون في المجال الاقتصادي هو نفسه في المجال النفسي لقوله تعالى **إن الله لا ٌليغير في قوم حتى يغيروا ما في أنفسهم** سورة الرعد13/ 11

إذا حسب ابن نبي الديناميكا الاقتصادية = لقمة العيش حق لكل فم يحصل عليها عبر الزكاة + العمل واجب على كل ساعد في الإرادة الحضارية.

-4- الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع:

حسب ابن نبي الإنتاج هو ما يعطيه للمجتمع والاستهلاك هو ما تأخذه منه حيث يمكن وضعها في علاقة جبرية تكون كالتالي إنتاج+ استهلاك =صفر

وبمقارنة في علاقة جبرية بين الحق والواجب وهي أبعاد خلقية ، فالواجب هو ما تعطيه للمجتمع أما الحق فهو ما تأخذه منه حيث يمكن وصفها في علاقة جبرية:

واجب+حق =صفر

فيعطينا الرسول –ص- في قضية المتسول الذي أتاه يسال يوما لقمة العيش، فكان من حقه أن يأخذها من المجتمع و بنص من القران الكريم عبر الزكاة، فأمر الرسول يجهزوا له حطبا ليحتطب ليأكل من عمل يده فالرسول –ص- يفضل الحل في نطاق الواجب على الحق وإذا تم تطبيقها على الأبعاد الاقتصادية فإننا نراه يفضل الحل في الإنتاج و بالعودة إلى العلاقة الجبرية بين الإنتاج والاستهلاك حسب ما قدمناه فيكون في ثلاث حالات :

الحالة الأولى: التركيز على مفهوم الواجب تكون المعادلة الاقتصادية ايجابية بفائض الإنتاج على الاستهلاك فيستطيع المجتمع استثمار فائض إنتاجه في العمليات و الميزانيات المقبلة فهو مجتمع نام.

الحالة الثانية: مساواة الواجب و الحق فتكون المعادلة الاقتصادية مساوية للصفر إذا فهو مجتمع راكد .

الحالة الثالثة:التركيز على مفهوم الحق لتكون المعادلة الاقتصادية سالبة فهو مجتمع ينهار[16].

-5- المعادلة البيولوجية و المعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب الحديثة :

يفسر الواقع الإنساني على أساس معادلتين هما[17] :

-معادلة بيولوجية تساوي بين الإنسان وآخيه الإنسان في كل مكان إلا فيما فضل الله فيه بعض الأفراد عن الآخرين فهي موهبة من عند الله.

-معادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى أخر في مجتمع واحد وتختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة النمو والتخلف، فهي هبة المجتمع إلى أفراده كافة يجمعها القاسم المشترك يطبع سلوكهم و يحد درجة فعاليتهم أمام المشكلات تحديدا يميزهم عن أفراد مجتمع آخر أو عن جيل آخر من نفس المجتمع إذ أن الفاصل الزمني كافيا لطبع المجتمع بأسلوب آخر يتفق مع معادلة اجتماعية أخرى.

فالمعادلة الاجتماعية هي مجموعة شروط أولية في تحديد مواقف الفرد أمام المشكلات وبالتالي في تحديد نتائج هذه المواقف وهذه الشروط تشترط بطريقة ضمنية مواقف الفرد ونتائجها لتخضع هذه النتائج إلى نوع من الحتمية.

فالمعادلة الاجتماعية تتكون بطريقتين:

- إما أن تصنعها الأيام بتكرار التجارب التي تتحول بالتدريج إلى عادات مستقرة تطبع تلقائيا السلوك الفردي و الجماعي بطابع الفعالية.

- و إما أن تتكون تحت إشراف إرادة هادفة لمواجهة الظروف والضروريات القاسية.

فالمجتمع الإسلامي في حيرة بين أمرين إما أن يترك الأيام تصوغ معادلته الاجتماعية أو تعيد صياغتها لتمكنه من مواجهة التحدي الذي يوجه له عالم اقتصادي غريب ويكون عبر خوض التجارب ، وإما أن تطرح المشكلة صورة منهجية مثلما فعلت الصين واليابان .

-6- ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور الاقتصادي الوطني إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء للنهوض بالاقتصاد الإسلامي يجب أن يؤخذ بعين اخذ الاعتبار ما يلي[18] :

- الاعتبارات الداخلية وهي [الاستثمار الاجتماعي، تحقيق الديناميكا الاقتصادية الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع و المعادلة الاجتماعية].

- الاعتبارات الخارجية: لان الدول لا تستطيع مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية بمفردها إلا في حالة العمل المشترك من اجل اقتصاد متحرر لا يخضع لضغط خارجي.

فالعمل يكون بإنشاء حلقة اقتصادية متكاملة، بمعنى إنشاء اقتصاد إسلامي مغلق يمتد على كل التراب الإسلامي ، مستقل فلا يتأثر بالتقلبات الخارجية وذلك لتوفر العالم الإسلامي على جميع الشروط التكاملية، فعلى سبيل المثال ليبيا لها متسع من التراب،و مصر لها فائض في العدة البشرية ، والكويت لها فائض من المال المعطل ،فإذا اجتمعت هذه العوامل الثلاثة في خطة تجريبية لأدرك العالم العربي كله أن شروط الإقلاع والاكتفاء الذاتي هي تحت يده ،فالعالم العربي يتمتع بإمكانيات اقتصادية مهملة، فهو يستطيع إعادة الصفة الاقتصادية للتراب بوسائله الموجودة بين يديه الآن ، حتى في الميدان الفني إذا قرر من ناحية أخرى استعادة العقول العربية المغتربة.

الخاتمة:

إن إقامة اقتصاد مبني على القيم الإسلامية هو قضية حتمية في الوقت الراهن لسبب أن العالم الإسلامي له مبادئ وقيم دينية تجعل أي نموذج اقتصادي مستورد يتعرض إلى الفشل، بل بالعكس يزيد من تأزم ظروفه الداخلية اقتصاديا و اجتماعيا، لذلك من اجل النهوض بالاقتصاد الإسلامي على القائمين بالأمر تهيئة الظروف الداخلية المتمثلة في إعادة النضر في الإمكانيات المحلية الموفرة، وخلق التكامل الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي لسبب امتداده على رقعة جغرافية غنية بالموارد الطبيعية والكفاءات العلمية تضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي فلا تتأثر بالتقلبات العلمية الاقتصادية.

والجدير بملاحظته أن الاقتصاد الإسلامي له القاعدة الجماهيرية المقتنعة بقيمه والمتقبلة لإقامته، والمتمسكة بمبادئه ، يبقى العمل فقط مرتكزا على سياسة الدولة الاقتصادية في تبنيه كنظام اقتصادي مستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية.

الهوامش:

[1] مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر دمشق سوريا الطبعة السابعة 2006 ص.

[2]: جلال زكي كافوري :الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته في الاقتصاد الوضعي، مركز الإسكندرية للكتاب 2001 ص 09.

[3]: جلال زكي كافوري : نفس المرجع السابق ص15-16.

[4]: جلال زكي كافوري : نفس المرجع السابق ص16-17-18.

[5]: عيسى عبده: الاقتصاد في الإسلام والستة مركز الإسكندرية للكتاب طبعة 1974 ص 27.

[6] :يسري حسين طاحون المشاكل الاقتصادية المعاصرة مركز الإسكندرية للكتاب ص 35-42

[7]: يسري حسين طاحون المشاكل الاقتصادية المعاصرة نفس المرجع السابق ص 42.

[8]:مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر دمشق سوريا الطبعة السابعة 2006 ص 37.

[9]: مالك بن نبي : ميلاد مجتمع دار الفكر دمشق سوريا الطبعة السابعة 2006 ص29.

[10]:سورة الشورى الآية 27.

[11]:مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر دمشق سوريا الطبعة السابعة 2006 ص42.

[12]:مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، نفس المرجع السابق ص 71.

[13]مالك بن نبي: تأملات ص 195.

[14] مبارك المصري: مراعاة البعد الحضاري لتحقيق التنمية مجلة الحقيقة مجلة علمية محكمة العدد 02 مارس 2003 جامعة إدرار ص 369.

[15] مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص80.

[16] مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص85-89.

[17] مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص91-96

[18] مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص98.

]